

تفسير البحر المحيط

@ 302 @ تتضمن الجزاء أي : وكفى به مجازياً لمن أطاع . قال ابن عطية : فيه معنى أن تقول : فشمّلوا فعل [] وتفضله من الاعتراض عليه ، واكتفوا بعلمه في ذلك وغيره ، ولذلك دخلت الباء على اسم [] تعالى لتدل على الأمر الذي في قوله : وكفى ، انتهى . وقد بينا فساد قول مَن يدعي أنَّ قولك : كفى بزيد معناه اكتف بزيد عند الكلام على قوله : { وَكَفَى بِاللَّهِّ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا } . وقال الزمخشري : وكفى بـ [] عليماً ، بجزاء من أطاعه . أو أراد فصل المنعم عليهم ، ومزيتهم من [] لأنهم اكتسبوه بتمكينه وتوفيقه ، وكفى بـ [] عليماً بعباده ، فهو يوفقهم على حسب أحوالهم انتهى . وهي ألفاظ المعتزلة . .

{ عَلِيمًا يَأْتِيهِمُ الْآيَاتُ الْبَاطِنَاتِ } مناسبة هذه الآية لما قبلها هو أنه تعالى لما ذكر طاعته وطاعة رسوله ، وكان من أهم الطاعات إحياء دين [] ، أمر بالقيام بإحياء دينه ، وإعلاء دعوته ، وأمرهم أن لا يقتحموا على عدوهم على جهالة فقال : خذوا حذرکم . فعلمهم مباشرة الحروب . ولما تقدم ذكر المنافقين ، ذكر في هذه الآية تحذير المؤمنين من قبول مقالاتهم وتثبيطهم عن الجهاد ، فنادى ولاً باسم الإيمان على عاداته تعالى إذا أراد أن يأمر المؤمنين أو ينهاهم ، والحذر والحذر بمعنى واحد . قالوا : ولم يسمع في هذا التركيب الأخذ حذرک لأخذ حذرک . ومعنى خذ حذرک : أي استعد بأنواع ما يستعد به للقاء من تلقاه ، فيدخل فيه أخذ السلاح وغيره . ويقال : أخذ حذره إذا احترز من المخوف ، كأنه جعل الحذر آلتة التي يتقي بها ويعتصم ، والمعنى : احترزوا من العدو . ثم أمر تعالى بالخروج إلى الجهاد جماعة جماعة ، وسرية بعد سرية ، أو كتيبة واحدة مجمعة . .

وقرأ الجمهور : فانفروا بكسر الفاء فيهما . وقرأ الأعمش : بضمها فيهما ، وانتصاب ثبات وجميعاً على الحال ، ولم يقرأ ثبات فيما علمناه إلا بكسر التاء . وقال الفراء : العرب تخفض هذه التاء في النصب وتنصبها . أنشدني بعضهم : % (فلما جلاها بالأيام تحيزت % . ثباتاً عليها ذلها واكتئابها . %) .

ينشد بكسر التاء وفتحها انتهى . وأوفى أو انفروا للتخيير . وقال ابن عباس : هذه الآية نسختها . { وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً } قيل : وإنما عنى بذلك التخصيص إذ ليس يلزم انفرد جماعتهم . .

{ وَإِنْ مِّنْكُمْ لَمَن لَّيْذِيْطَائِفٍ } الخطاب لعسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم) . وقال الحسن ، ومجاهد ، وقتادة ، وابن جريج وابن زيد في آخرين : لمن ليبطن هم المنافقون ، وجعلوا من المؤمنين باعتبار الجنس ، أو النسب ، أو الانتماء إلى الإيمان طاهراً . وقال الكلبي : نزلت في عبد الله بن أبي وأصحابه . وقيل : هم ضعفه المؤمنين . ويبعد هذا القول قوله : عند مصيبة المؤمنين { قَدْ أَزْغَمَ اللَّاهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَّعَهُمْ شَهِيداً } وقوله : { كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيِّنَتَكُمْ وَبَيِّنَتَهُ مَوَدَّةٌ } ومثل هذا لا يصدر عن مؤمن ، إنما يصدر عن منافق . واللام في ليبطن لام قسم محذوف التقدير : للذي والله ليبطن . والجملتان من القسم وجوابه صلة لمن ، والعائد الضمير المستكن في ليبطن . .

قالو : وفي هذه الآية رد على من زعم من قدماء النحاة أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه إذا كانت جملة القسم قد عريت من ضمير ، فلا يجوز جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه ، ولا حجة فيها لأن جملة القسم محذوفة ، فاحتمل أن يكون فيها ضمير يعود على الموصول ، واحتمل أن لا يكون . وما كان يحتمل وجهين لا حجة فيه على تعيين أحدهما ، ومثل هذه الآية قوله تعالى : { وَإِنْ كُنَّا لَنَكُونُ لَكُمْ لِيُؤْفَيْدَهُمْ رَبُّكَ } أَعْزَمَ لَهْمُ { في قراءة من نصب كلا وخفف ميم لما أي : وأن كلا للذي ليوفينهم على أحسن التخارج . وقال ابن عطية : اللام في ليبطن لام قسم عند الجمهور . وقيل : هي لام تأكيد بعد تأكيد انتهى . وهذا القول الثاني خطأ . وقرأ الجمهور : ليبطن ، بالتشديد . وقرأ مجاهد : ليبطن بالتخفيف . والقراءتان يحتمل أن